

القيم الجوهرية


الإنسانية: كل سلوك يمارسه الفرد في الدفاع المدني يؤكد فيه صون كرامته وكرامة الآخرين دون تفرقة .

الانتماء: كل سلوك حقيقي يمارسه الفرد في الدفاع المدني عند القيام بواجبه ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى وشعاره في ذلك الإيثار .

التضحية: كل سلوك يمارسه الفرد في الدفاع المدني ينطلق من حب الإنسان لأخيه الإنسان وحب الوطن والقيادة الهاشمية والتفاني في سبيل ذلك بما يحقق ازدهار الوطن وارتقائه.

الأمانة: كل سلوك يلتزم به الفرد في الدفاع المدني بتعاليم الدين محافظاً من خلاله على المال العام وحقوق الآخرين.

ملخص التوصيات الواردة بالأجندة الوطنية

 محور الرفاه الاجتماعي :

تعاني خدمات الإسعاف الفوري من ضعف الموارد البشرية ونقص المعدات وتحتاج إلى إعادة تحديد أسلوب عملها من اجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين .

❖ التحديات التي تواجه خدمات الإسعاف الفوري :

- تقدم خدمات الإسعاف الفوري عن طريق وحدات الاسعاف الأولى التابعة للدفاع المدني.
- تواجه خدمات الإسعاف الفوري عدداً من التحديات :
- ١ . محدودية مهارات الموارد البشرية والأجهزة .

رفع مستوى مهارات الموارد البشرية عن طريق الاستعانة بالخبرات الدولية واستخدام

المهارات المحلية الموجودة في القطاع الخاص من خلال التعاقد مع تلك الجهات .

٢ . محدودية التغطية الجغرافية .

تقديم الخدمات الطبية الطارئة عن طريق ١١٩ مركزاً للدفاع المدني موزعة في كل أنحاء

المملكة .

٣ . عدم وجود نظام الاتصال بين المسعفين والمستشفيات .

يجب وضع نظام الاتصال لضمان التنسيق بشكل أفضل وفعال بين المسعفين

والمستشفيات .

٤ . الحواجز التشريعية .

يحد التشرييع من تدخل المسعفين بالخدمات الطبية الأساسية ولا يحدد المجالات التي يسمح

التدخل فيها وحقوق المسعفين القانونية .

❖ مبادرات الأجنحة الوطنية للإسعاف والطوارئ :

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإسعاف والطوارئ.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمرخصة اللازمة لتشغيل الاسعاف الفوري بكفاءة عالية.
- تحسين التغطية الجغرافية بالإسعاف الفوري ومراكز علاج الإصابات.
- اعتماد مراكز وخدمات الاسعاف والطوارئ في القطاعين العام والخاص.
- تعديل التشريعات لتناسب مع متطلبات تطوير خدمة الاسعاف والطوارئ.

🚦 محور رفع مستوى البنية التحتية :

المبادرات في إطار الأجنحة الوطنية – الإطار التنظيمي :

المطلوب من مديرية الدفاع المدني التنسيق مع وزارة البيئة بشأن تغير المناخ والمياه والمواد الكيماوية والتشريعات البيئية والحفاظة على الطبيعة بما في ذلك التنوع الحيوي والتخطيط والطاقة .

١ . المبادرات في إطار الأجنحة الوطنية المتعلقة بتلوث الهواء :

■ تقييم كافة المؤسسات الوطنية التي تعنى بمراقبة نوعية الهواء بهدف تحديد قدرتها

في هذا المجال.

■ تزويد أكثر المؤسسات كفاءة بالمعدات والدعم التقني بالإضافة إلى الدعم المالي

الضروري وتفويض وتمويل أكثر المؤسسات كفاءة لتكون الذراع الفني لوزارة

البيئة بغية القيام بمراقبة النشاطات وتقييمها بشكل شامل ودوري في كافة أرجاء البلد.

- وضع خطط طوارئ للتعامل مع انبعاثات الملوثات في الجو .
- تحديد مراكز المراقبة لتغطية كافة المواقع الحساسة في المملكة
- وضع الآليات لمراقبة الحرائق مثل حرق الإطارات والنفايات.
- معالجة مشاكل القوارض والحشرات .
- عمل تقارير عن مراقبة نوعية الهواء والمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

محور الخدمات المالية والاصطلاح المالي الحكومي :

❖ يشمل المكون الثاني تطوير الأجندة الوطنية , وإنشاء إدارة الأداء الحكومي.

- الهدف :

دعم عملية إعداد ونشر الأجندة الوطنية وتطوير ومراقبة الأداء الحكومي بموجب أهداف الأجندة الوطنية وإصدار التقارير اللازمة في هذا الإطار.

▪ إنشاء وحدة إدارة الأداء الحكومي في رئاسة الوزراء لدعم عملية وضع الأجندة الوطنية ومتابعة تنفيذها.

▪ تطوير ونشر الأجندة الوطنية من خلال عملية شاملة في إطار من التشاور

▪ بلورة مؤشرات الأداء الرئيسية والاتفاق عليها مع الوزارات والمؤسسات

الحكومية بهدف قياس الانجازات بموجب أهداف الأجندة .

▪ مواءمة سياسات الوزارات والمؤسسات الحكومية وموازنتها مع أهداف الأجندة

الوطنية.

- رصد إنجازات الوزارات والمؤسسات الحكومية بموجب أهداف الأجندة الوطنية وإصدار التقارير اللازمة بشأنها.

❖ يشمل المكون الثالث تطوير وتطبيق أنظمة تحسين الخدمة المقدمة (تحسين الخدمات الحكومية).

- الهدف :

- تحسين نوعية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمستثمرين وغيرهم .
- تحديد احتياجات متلقي الخدمة وضمان سماع صوتهم وان حاجاتهم محل اعتبار.
- تحديد الخدمات ووضع ونشر معاييرها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين الشركاء في تقديم الخدمة.
- قياس مستوى تقديم الخدمة والعمل على تحسينها بشكل مستمر.

❖ يشمل المكون الرابع برامج لإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية وخفض المهام غير اللازمة والمتضاربة (هيكلة الجهاز الحكومي) .

- الهدف :

(١) تطوير نهج وطريقة لإعادة هيكلة المؤسسات بناء على تقييم دقيق للوضع الحالي للمؤسسات الحكومية القائمة .

(٢) التخلص من المهام والنشاطات غير اللازمة , والمتضاربة والمتكررة مع تطبيق المزيد من المساءلة عن السياسات والعمليات وتحسين الكفاءة الإدارية .

محور دعم التشغيل والتدريب المهني :

توصي اللجنة بعشر مبادرات لخفض معدل البطالة في الأردن وزيادة حجم القوة العاملة.

(١) إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية

(٢) إعادة هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني

(٣) إنشاء دائرة التشغيل في الخارج

(٤) إنشاء برنامج تأمين البطالة

(٥) إعادة هيكلة التدريب المهني

(٦) تشجيع استبدال العمالة الوافدة

(٧) خفض البطالة في أوساط ذوي الاحتياجات الخاصة

(٨) زيادة مشاركة القطاع غير الرسمي

(٩) زيادة مشاركة النساء

(١٠) برامج وحملات توعية وطنية.

محور التشريع والعدل:

لم تعد العملية التشريعية إذن مجرد أفرغ للإدارة السياسية للدولة الوطنية في نصوص تنظيمية

وتشريعية لتتولى إعادة تنظيم العلاقات في المجتمع بل أصبحت تقف في مواجهة جملة معقدة من

التحديات المحلية والدولية تنتظر الاستجابة لها بشكل مناسب بحيث لا يصبح التشريع الجديد

عبئاً "مضافاً" من شأنه تشديد الوطأة من إيقاف التغيير والتطور الطبيعي في الدول التي تتعرض له.

ومن هنا كان لا بد من إعادة تطوير البنى والهيئات الإدارية التي يقع على عاتقها مسؤولية

الأعداد والتحضير لعملية التشريع ضمن رؤية سياسية ومنهجية تضع بعين الاعتبار مجموع المصالح

الوطنية وتضمن الإستجابة للتحديات المختلفة سواء منها القادم عبر الحدود أو الذي تثيره طبيعة ديناميكية وحركة المجتمعات المحلية وتوقها إلى التطوير وتطلعها نحو اللحاق بركب التجديد وإعادة صياغة العالم مجدداً" بهدف الاندماج في المجتمع الدولي الجديد بحركته المستمرة ومعطياته الحديثة.

■ إن هذه الرؤية تتطلب ضرورة أحداث تغييرات كبيرة في ديوان التشريع والرأي وذلك في الجوانب التالية:

أولاً :

أ. إعادة النظر في التشريع الناظم لديوان التشريع والرأي بقصد تحديث موارد بما يستوعب المهام الكبيرة المطلوبة منه في المراحل القادمة وضمن استقلالية المستشارين العاملين في الديوان وحيادهم وأبعاد أي شبهة تحكم أو هيمنة من الحكومة على قرارات وفعاليات الديوان وتمكينه من أداء مهامه بأعلى قدر من الكفاءة والاحتراف والدقة القانونية وإعادة هيكلة الأقسام بحيث تستوعب الدور المتعاضم والمنتامي لهذه المؤسسة.

ب. تعديل التشريع الناظم لديوان التشريع بما يكفل فصل مهمة أبداء الرأي والفتوى عن مهمة التشريع لخطورة جمع المهمتين في مرجع واحد وحرصاً على الاستقلالية المطلقة والحياد في عملية إعداد التشريع.

ثانياً :

رغد النظر في التشريع والرأي بالمخبرات القانونية المتخصصة في إعداد وصياغة القوانين وتمكين الديوان من استقطاب باحثين قانونيين يتمتعون بالمصداقية والمعرفة والخبرة وتأمين اطلاع العاملين في الديوان على التطورات التي تحدث في العالم صياغة التشريعات والآليات المستخدمة في هذا المجال.

ثالثاً :

تمكين الديوان من امتلاك مصادر المعلومات القانونية والمراجع التشريعية وإيجاد بنك معلومات خاص به يتضمن كل المعطيات القانونية والوسائل الالكترونية للحصول على أية تفاصيل أو نصوص يريدتها وإعداد مكتبة للاتفاقات الدولية الهامة والاتفاقات الثنائية.

رابعاً :

اعتماد منهجية عملية في بحث مشروعات القوانين القائمة على اجاث ميدانية ومحلية وخارجية وذلك لتقييم النصوص المقترحة ودراسة تأثيراتها المحتملة وكيفية التعامل مع الأفكار القانونية الجديدة التي تستجد في ميادين التعاون الدولي السياسي والاقتصادي.

خامساً :

إيجاد الوسائل التنظيمية اللازمة للتعاون مع المؤسسات التشريعية الوطنية كمجلس النواب ولجانه وكذلك المؤسسات المهنية القانونية والهيئات والجهات التي تهتم بشؤون التشريع وأساليب تطوير الصياغات القانونية. وكذلك إيجاد قواعد محددة للتعاون مع هيئة تطوير وتحديث القوانين والتشريعات المزمع إنشاؤها.

سادساً :

ضمان استقلالية ديوان التشريع وتمكينه بحرية كاملة من ممارسة دوره في ترشيد النوازع السلطوية لدى الحكومة في الخارج على الأصول القانونية والدستور وتنبهها إلى مواطن خرق سيادة القانون ؛ أو القفز على الدستور وبخاصة في مسألة إصدار القوانين المؤقتة أو إعطائها صفة الاستعجال بحيث لا تتكرر تجربة إصدار (٢٢٥) قانوناً مؤقتاً في اقل من سنتين.

سابعاً :

ضرورة إرفاق بيان بالأسباب الموجبة وأهداف القانون ومراميه مع أي مشروع قانون جديد.

■ ضوابط ورواخذ عامة ومبادئ واجبة الأتباع في وضع التشريعات :

ترى الأجنحة الوطنية أن التشريعات هي تلبية لحاجات يستشعرها المجتمع لتنظيم فعاليات أفراده

وضبط سلوكهم الاجتماعي والسياسي وتسهيل أمورهم الحياتية ومعاملاتهم والمبادئ التي تحكم

التشريع وقواعده لا يمكن ضمان اقتناع الناس بها وبفعاليتها والاستفادة من إمكانية تطبيقها على

خير وجه إلا إذا كانت متوافقة مع البيئة الاجتماعية وموروث إيجابي. وعليه ترى أن عملية

التشريع يجب أن تتميز بما يلي:

أولاً :

التوافق مع الدستور وثوابته نصاً وروحاً .

ثانياً :

التوافق مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية باعتبارها التعبير الأمين عن الوجدان العام وعن القيم

والتقاليد الإيجابية المكونة لهوية المجتمع الأردني.

ثالثاً :

تجنب اقتحام أفكار وقيم غريبة عن الضمير الاجتماعي لا يتقبلها وبخاصة إذا كان ذلك الاقتحام

لا تملية ضرورة وليس له مبرر يصمد أمام المناقشة.

رابعاً :

التوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطية الصحيحة لأن الديمقراطية هي الخيار الدستوري والواقعي

للأبناء الشعب.

خامساً :

أن لا يكون التغيير أداة لأحداث تغيير (بالصدمة) مما يولد بالضرورة الشعور بالإقصاء والاعتزاز عن البنى القانونية والتنظيمية.

سادساً :

أن يستهدف أي تغيير تشريعي المزيد من الحماية والاحترام لحقوق الإنسان بمفهومه الواسع ومبادئها المقررة في المواثيق والشرائع الدولية وتلك التي يتمسك الشعب بها وبقواعدها والتي هي جزء من هويته الثقافية والوطنية وترسخ التضامن والتكافل الاجتماعي والحفاظ على السلام الاجتماعي وعدم التمييز بين الرجل والمرأة ورعاية حقوق الأسرة والطفل.

سابعاً :

أن يكون الهدف من أي تشريع تحقيق الخير العام لعموم فئات الشعب وتحسين نوعية حياتهم وضمان تطور مجتمعهم بشكل مدروس وإيجابي.

ثامناً :

تعميق مبادئ الولاء والانتماء للأمة وهويتها وللوطن وللمبادئ والأفكار ونبد الطائفية والعصبوية والعنصرية وإشاعة قيم الموضوعية .

تاسعاً :

تعزيز التوجه نحو الانفتاح على شعوب وثقافات العالم والاستجابة لتحديد المساهمة في صناعة وصياغة الشكل الجديد للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

عاشراً :

الانطلاق من مبدأ سيادة القانون وتعزيز وجود دولة القانون التي تستهدف الخير العام وإشاعة قيم المساواة وتكافؤ الفرص.

حادي عشر :

مراعاة الاستقرار التشريعي والانسجام بين القانون كطريق وحيد لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

ثاني عشر :

الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية عند إصدار التشريعات أو إجراء أي تعديل عليها.

 محور التنمية السياسية والمشاركة :

إن تطبيق ممارسات الإدارة الرشيدة شرط أساسي لنجاح التنمية المستخدمة فعلى الصعيد الداخلي

تعتبر سيادة القانون والعدالة والمساواة والسياسات البيئية السليمة والسياسات الاقتصادية

والاجتماعية الحكيمة والمؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات المواطنين وكذلك توفير

متطلبات الشفافية وتطبيق تدابير مكافحة الفساد الفعالة إلى جانب مهينة بيئة ملائمة للاستثمار من

القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة .

إن تطبيق المبادئ العامة للإدارة الرشيدة التي تستطيع القيام بأعباء التنمية المستدامة والتي تنعكس

إيجابيا على حياة المواطنين تستلزم العمل على ما يلي :

١ . إعادة تنظيم العمليات الإدارية وتبسيطها من اجل تطوير الكفاءة وتخفيض الكلفة

وتسريع الانجاز وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة على الإجراءات الحكومية وإعادة

هيكله الدوائر بما يفضي الى التخفيف من التركيز الإداري.

٢. أن يكون الانتماء والإخلاص في العمل الحكومي موجهاً للمؤسسة والدولة والمجتمع، وليس للحكومات أو الأشخاص ضمن إطار عام من أخلاقيات العمل الرفيعة.
٣. تحديث الخدمة المدنية بتحديث العناصر الخاصة بنظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام من خلال وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة لمختلف الوظائف بما يقلص من السلطة التقديرية للموظف والمستول .
٤. مواصلة تحديث نظام المعلومات الحكومي وإدخال الحكومة الالكترونية إلى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية وصولاً إلى وضع يتمتع المواطنون من خلاله بإمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية بالوسائل الالكترونية.
٥. بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية، وذلك بتمكين قوى السوق والقطاع الخاص من إصلاح هياكل (الحوكمة) الخاصة بها التي تعني الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها والذي يركز على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجالس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين هذه الأطراف في الإشراف على أعمال الشركة.
٦. بناء وتنمية القدرة المؤسسية للمجتمع المدني لتمكينه من لعب دور فاعل في التنمية وان يقوم ببناء وتنمية نظم حوكمة وقدرات مؤسسية خاصة بها.
- إن المسائلة شرط أساسي لتطبيق الإدارة الرشيدة وتحقيق التنمية ويقصد بذلك مطالبة الأشخاص الموجودين في السلطة بتقديم إجابات أو تفسيرات عن أسباب فشلهم، وفي نفس الوقت إبداء التقدير لهم عند النجاح، ويمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال التشريعات التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية لحماية المصالح العامة، بالإضافة إلى مساءلة الحكومة من خلال وسائل المسائلة المباشرة، وذلك باستجواب الحكومة وأجهزتها عن تصرفاتها وعن أدائها وعن النتائج التي

تمس مصالح المواطنين, وتتطلب مساءلة الحكومة وجود نظام جيد للإدارة يشتمل على رقابة داخلية, للتأكد من تحقيق الفاعلية والكفاءة في الخدمات التي تقدمها المصالح العامة والمؤسسات التي تكونها الحكومة, ووضع نظام لمكافحة الفساد في قطاعات الدولة المختلفة.

ومن هنا لا بد من أن يكون محور الإصلاح هو الإنسان , فهو هدف التنمية واليه غايتها, ولذا فان القضايا المتعلقة بجوهر الإنسان وحريته وتمتعه بالعيش الكريم تتقدم على غيرها من القضايا , ويكون تحقيقها وحمايتها المعيار الحقيقي لنجاح الأهداف الأخرى